

المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية - دراسة تحليلية
لسنتي 2016 - 2017

د. عبد القادر عوينان*

كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة (الجزائر)، a.aouinan@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/23 ؛ تاريخ القبول: 2023/05/27 ؛ تاريخ النشر: 2023/06/29

ملخص:

من أجل تسليط الضوء على مسألة المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، قررنا التركيز على 4 مؤشرات نعتبرها ذات أهمية كبيرة) مؤشر أداء الاقتصاد الكلي، مؤشر الوساطة المالية، التمويل والقدرة، ومؤشر البيئة المؤسسية). وإذا ركزت الحكومات العربية على هذه المؤشرات وحققها، فإنها ستحسن من مكانتها التنافسية وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية. كما ستحسن من أدائها التنموي وكذلك الانتقال إلى العمل العربي المشترك في مختلف مجالات التنمية. وتظهر هذه المؤشرات أيضا نقاط ضعف الدول العربية في اجتذاب الاستثمارات، وتحسين تركيز بعض الدول العربية من حيث الجاذبية على حساب الدول العربية الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك أربع فئات من البلدان في المنطقة العربية، وهي الخليج العربي، والشام، والمغرب، وأقل البلدان نموا. الكلمات الرئيسية: الاستثمار الأجنبي المباشر، بيئة أداء الأعمال، القدرة التنافسية، المجموعات الجغرافية.

Abstract :

In order to highlight the issue of the basic requirements for attracting foreign direct investment in the Arab countries, we have decided to focus on 04 indicators that we consider to be of great importance (the macro economic performance index, the financial intermediation index, the financing capacity and the institutional environment index). If the Arab governments focus on these indicators and achieve them, they will improve their competitive position and attractiveness to foreign investments. They will also improve their development performance as well as the transition to joint Arab action in various fields of development. These indicators also show the strong and weak points of the Arab countries in attracting investments and the better focus of some Arab countries in terms of

* المؤلف المرسل: عبد القادر عوينان، البريد: a.aouinan@univ-bouira.dz

attractiveness at the expense of other Arab countries bearing in mind that there are four categories of country in the Arab region, namely, the Arabian Gulf, the Levant, the Maghreb and other least developed countries.

Keywords: FDI, business performance environment, competitiveness, , geographical groups.

مقدمة .

تحتاج أي دولة من دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة أو سائرة في طريق النمو إلى مجموعة من المقومات الواجب توفرها من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والواقع يكشف أن هذه المقومات الضرورية تتوفر في الدول المتقدمة بنسبة أكبر منها في الدول الأخرى غير المتقدمة، هذه المقومات التي نتحدث عنها تعرف بما يسمى " المتطلبات الضرورية " التي بدونها لا يمكن تصور استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذه المتطلبات يمكن تقسيمها إلى أربعة مؤشرات فرعية سبق و أن أشرنا إليها في ملخص الدراسة أعلاه، كما أن هذه المؤشرات الأربع ما هي إلا جزء من أحد عشر (11) مؤشر فرعي المكونة للمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمارات الأجنبية* ، والتي يمكن إجمالها في ثلاث مجموعات، وهي مجموعة المتطلبات الأساسية التي تتكون من أربع مؤشرات فرعية، ومجموعة العوامل الكامنة وهي تتكون من خمسة (05) مؤشرات فرعية (مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي، وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ثم مجموعة العوامل الخارجية الايجابية، وتتكون من مؤشرين فرعيين هما (مؤشر اقتصاديات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي)، وفي دراستنا هذه اخترنا المجموعة الأولى " مجموعة المتطلبات الأساسية" للدراسة، ثم أسقطناها على معظم دول المنطقة العربية .

ولأجل إثراء الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية :

" إلى أي مدى تتوفر المنطقة العربية على المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟"

ولإثراء الإشكالية أكثر قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية :

* مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار :هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم ، من خلال رصد 58 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية

المحور الأول : موقع المنطقة العربية من مؤشر المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتي (2017/2016) .

المحور الثاني : مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي .

المحور الثالث: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

المحور الرابع: مؤشر البيئة المؤسسية .

المحور الخامس : مؤشر بيئة الأعمال.

أهمية الدراسة: أهمية الدراسة نابعة من أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل دول العالم بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة، لما لهذا النوع من الاستثمارات من دور أساسي ومهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمجتمعات، لاسيما العربية منها باعتبارها منطقة خصبة ومستعدة للاستثمار، خاصة الدول العربية التي تعاني تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أو الربيع.

هدف الدراسة: نسعى من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق هدف واحد ووحيد، ألا وهو مدى توفر المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل دول المنطقة العربية المدرجة في هذا المؤشر، وهي 16 عشر دولة عربية، بالإضافة إلى معرفة موقعها من دول العالم، ومن المجموعات الجغرافية (07) السبعة ضمن مؤشر المتطلبات الأساسية .

منهج الدراسة: الدراسة التي قمنا بها هي دراسة تحليلية بالدرجة الأولى، ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة وتحليلها، بالاعتماد على أدوات التحليل من جداول وأشكال وبيانات، وجمع الإحصائيات من عدة تقارير ذات صلة بالدراسة .

المحور الأول : موقع المنطقة العربية من مؤشر المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتي (2016/2017) .

أولاً-- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف كل من صندوق النقد الدولي (FMI)* ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى¹.

ويعرفه صندوق النقد الدولي كذلك بأنه ذلك " الذي يملك فيه المستثمر 10 بالمائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين"².

وحسب تعريف الأونكتاد ، فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك " الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"³.

تعرفه كذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (OECD)** كما يلي " الاستثمار الأجنبي المباشر باه ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل على 10 بالمائة من إجمالي الرأسمال أو قوة التصويت"⁴

و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الإرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات⁵.

*FMI :Fond Monétaire International

** OECD: The Organization for Economic Cooperation and Development

2. أسباب ظهور الاستثمار الأجنبي و أشكاله.

أ- الأسباب

- أسباب تاريخية : ونعني بذلك أن اغلبية الدول النامية كانت عبارة عن مستعمرة أوروبية، وبذلك سهلت دخول شركاتها إلى هذه المستعمرات بغية الاستثمار فيها واستغلال مواردها .
- أسباب موضوعية: وهي مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تجلب الاستثمارات الأجنبية، ومنها وفرة الموارد الأولية في شتى ميادين الصناعة.⁶
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية عند معظم البلدان النامية؛⁷
- تعتبر الخصخصة واحدة من أهم العوامل التي ساعدت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية.

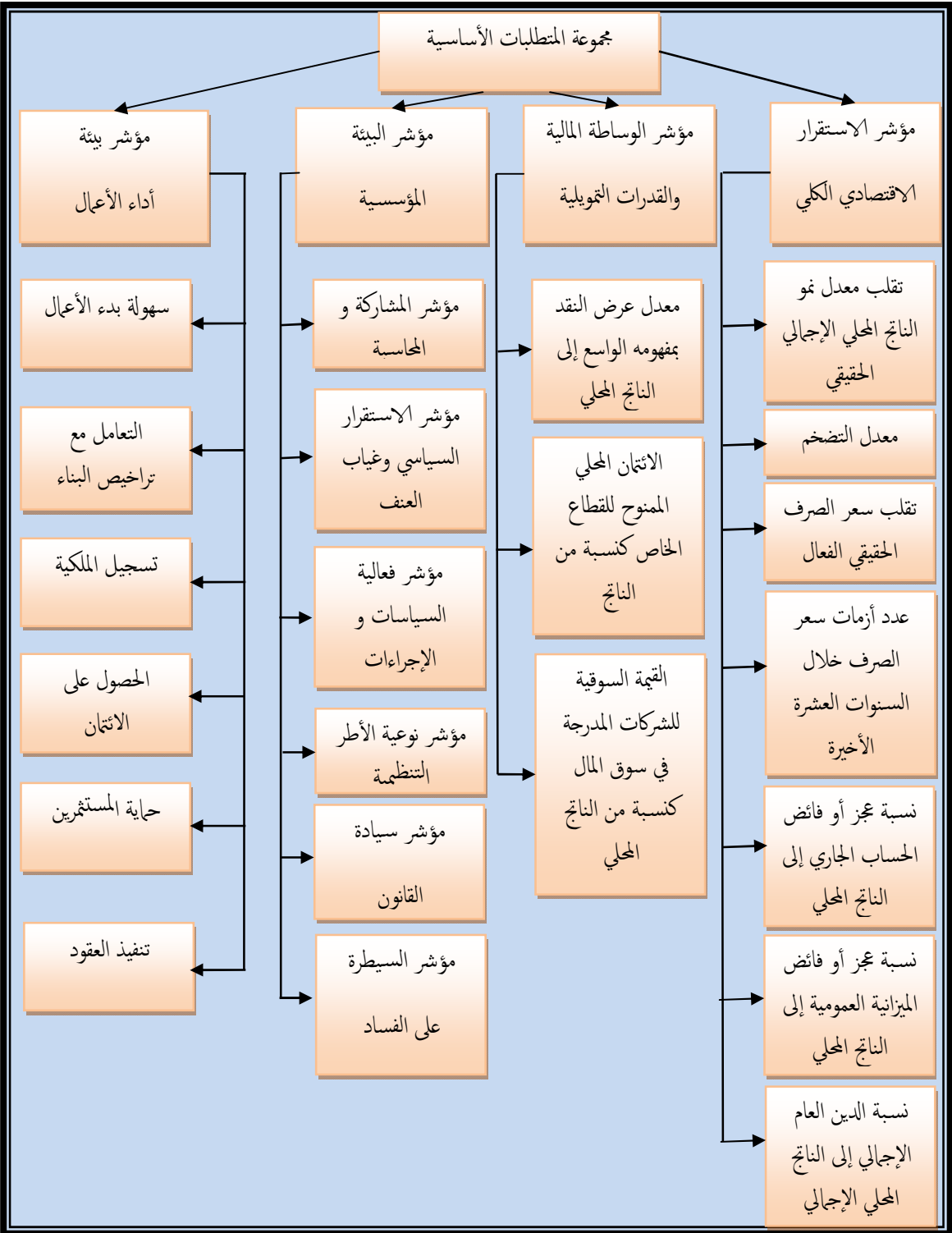
ب- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:⁸

- من نظرة الدول المصدرة له : نجد
- الاستثمار الأفقي : يهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج السلع نفسها، أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا .
- الاستثمار العمودي: يهدف إلى استغلال المواد الأولية، وإلى الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع .
- الاستثمار المختلط : يشمل النوعين السابقين.
- من وجهة نظر الدولة المستقبلة له : نجد
- الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات ؛
- الاستثمارات الهادفة لزيادة الصادرات؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة الحكومة .

3. محددات اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر : توجد عدة عوامل يتوقف عليها اتخاذ القرار

الاستثماري ومنها:⁹

- حصر كل البدائل المتاحة وتحديد طابعها؛
 - الموازنة بين البدائل المختلفة خاصة عند الحديث عن الربحية و المخاطر ؛
 - القيام بتحليل الاستثماري ؛
 - الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأسس المتعارف عليها عند اتخاذ القرار الاستثماري .
- 03- المكونات الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي :¹⁰
- رأس مال حقوق الملكية : تضم حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة ؛
 - العوائد المعاد استثمارها ؛
 - رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين بين المستثمر المباشر و المؤسسات التابعة .
4. المتطلبات الأساسية لجذب لاستثمار الأجنبي المباشر : هناك عدة مقومات ضروري توفرها حتى يتم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:¹¹
- الاستقرار السياسي والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية و الثقافية ؛
 - وفرة الموارد وانخفاض التكلفة ؛
 - الإطار القانوني والتنظيمي المناسب؛
 - توافر الهياكل القاعدية ؛
 - الحماية الجمركية والحوافز الجبائية والمالية .
5. آثار الاستثمار الأجنبي:
- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة،
 - نقل المعرفة العلمية و انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية،
 - تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا،
 - تخفيض الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير؛
 - المساهمة في إيجاد فرص عمل والحد من البطالة ؛
 - زيادة الصادرات في الدول المضيفة و تقليل عجز ميزان المدفوعات¹² .
- ثانيا: مكونات مؤشر المتطلبات الأساسية .
- الشكل رقم(01): مكونات مؤشر المتطلبات الأساسية



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2017، ص27، متاح على الموقع: www.dhaman.org

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر المتطلبات الأساسية*** لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتكون من أربعة (04) مؤشرات فرعية وهي (مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية و مؤشر بيئة أداء الأعمال)، علما أن كل مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية تتكون هي الأخرى من مؤشرات جزئية أخرى حسب ما هو موضح في الشكل أعلاه، إذ يتكون مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي من سبعة (07) مؤشرات جزئية، ويتكون مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية من ثلاث مؤشرات جزئية، ويتكون مؤشر البيئة المؤسسية من ستة (06) مؤشرات جزئية، و أخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال يتكون هو الآخر من ستة (06) مؤشرا جزئية.

الجدول رقم(01): ترتيب المجموعات الجغرافية في مؤشر مجموعات المتطلبات الأساسية لسنتي (2017/2016).

مجموعة المتطلبات الأساسية				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنافلي لقيمة المؤشر
2016		2017		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
22	67.8	23	69.5	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
46	60.9	44	63.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ
56	56.2	55	58.6	أوروبا و اسيا الوسطى
70	51.4	71	53.2	المنطقة العربية
42	59.9	46	60.6	*دول الخليج العربي
82	48.6	85	50.6	*دول المشرق العربي
71	51.8	70	54.2	*دول المغرب العربي
102	40.5	101	43.1	*دول الأداء المنخفض
71	50.4	72	52.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
84	48.3	81	51.1	جنوب آسيا
80	49.2	79	51.4	أفريقيا
55	56.9	55	58.9	المتوسط العالمي

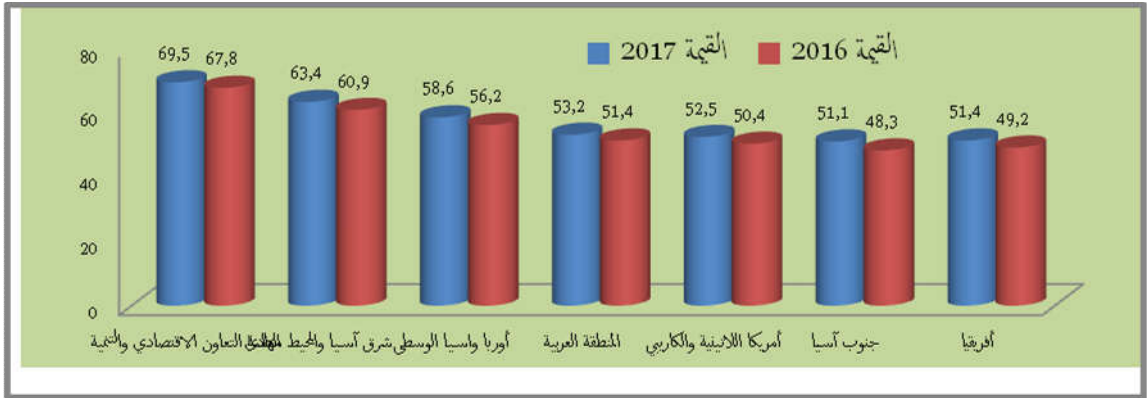
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص133.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يمكن الاعتماد على الشكل التالي لتوضيح أكثر موقع المنطقة العربية في مؤشر المتطلبات الأساسية لسنتي (2017/2016).

*** مجموعة المتطلبات الأساسية : يقصد بها القومات الضرورية التي يمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار ، وبدونها قد تكون هناك استحالة في جذب الاستثمار ، ويضم أربع مؤشرات اشرنا إليها في الشكل رقم (01) من هذه الدراسة .

المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية - دراسة تحليلية لسنتي
2017 - 2016

الشكل رقم (02): موقع المنطقة العربية في مؤشر المتطلبات الأساسية لسنتي (2017/2016)



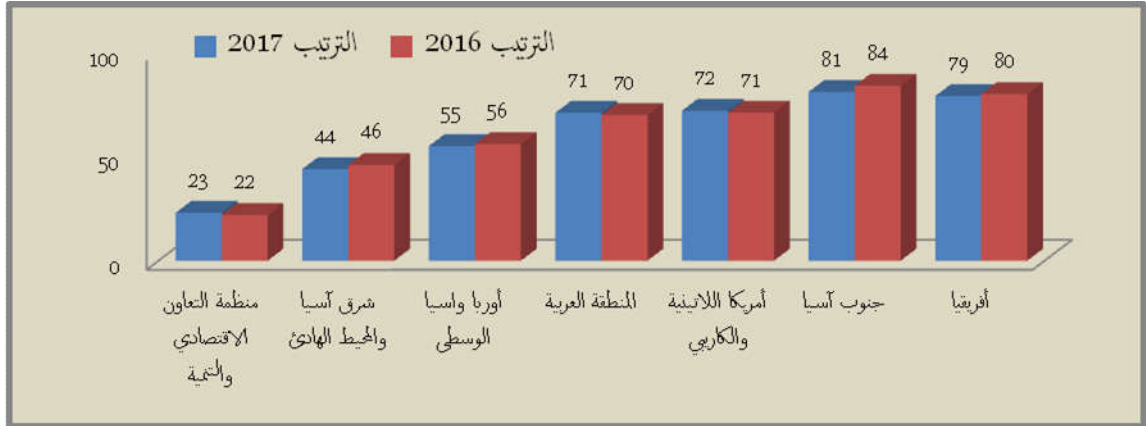
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01).

يبين الشكل أعلاه ترتيب سبعة مجموعات من الدول مرتبة حسب قيمة المؤشر، إذ يوضح الشكل احتلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمرة الأولى، حيث بلغت قيمة المؤشر لسنتي 2016 و 2017 على التوالي 67.6 و 69.5 نقطة، تليها شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، حيث أشار المؤشر إلى 60.9 و 63.4 نقطة على التوالي لسنتي 2016 و 2017، ثم تأتي دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بـ 56.2 و 58.6 نقطة على التوالي، تأتي بعد ذلك منطقة الدول العربية التي جاءت في المرتبة الرابعة في مؤشر المتطلبات الأساسية بـ 51.4 و 53.2 نقطة خلال نفس سنتي الدراسة على التوالي، ويلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر بـ 1.8 نقطة بين سنتي 2016 و 2017، يعكس هذا الارتفاع تحسن الأداء في ما يخص المتطلبات الأساسية، مع العلم أنه رغم هذا التحسن يبقى أداء المنطقة العربية أقل من أداء المتوسط العالمي الذي بلغ سنة 2016، 56.9 نقطة و سنة 2017 58.9 نقطة، أي يقل بـ 5.5 نقطة عن المتوسط العالمي لسنة 2016، ويقل بـ 5.7 نقطة عن المتوسط العالمي لسنة 2017، وبالتالي رغم التحسن في الأداء بين سنتي 2016 و 2017 إلا أنه زاد الفارق بينه وبين المتوسط العالمي لسنة 2017، ففي سنة 2016 كان الفارق 5.5 نقطة، ارتفع هذا الفارق إلى 5.7 نقطة سنة 2017.

يبين كذلك الجدول رقم(01) شيء لم يكن موضحاً في الشكل رقم(02) وهو تفوق دول الخليج العربي على باقي دول المنطقة العربية، حيث احتلت المرتبة الأولى بـ 60.6 نقطة، تليها دول المغرب العربي بـ 54.2 نقطة، ثم دول المشرق العربي بـ 50.6 نقطة، وأخيراً دول الأداء المنخفض بـ 43.1 نقطة .

بعد المنطقة العربية تأتي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة بـ 50.4 و 52.5 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، ثم تأتي دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة بـ 48.3 و 51.1 نقطة على التوالي، وأخيرا إفريقيا بـ 49.2 و 51.4 نقطة على التوالي، والظاهر أن جميع المناطق شهدت تحسنا في مؤشر المتطلبات الأساسية بين سنتي 2016 و 2017 .

الشكل رقم (03): ترتيب المنطقة العربية في مؤشر المتطلبات الأساسية لسنتي (2017/2016)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01).

يتضح من الجدول رقم(01) والشكل أعلاه أن المنطقة العربية جاءت في المرتبة الرابعة (04) عالميا في مؤشر المتطلبات الأساسية، من بين سبعة (07) مناطق على المستوى العالمي وهي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شرق آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا و آسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية والكاريبي، جنوب آسيا وأخيرا إفريقيا)، في حين احتلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المرتبة الأولى عالميا سنتي 2016 و 2017، تليها شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الأخيرة أي المرتبة السابعة جنوب آسيا.

أما إذا قارنا ترتيب المنطقة العربية بين سنتي 2016 و 2017 فنلاحظ تدرج ترتيبها بدرجة واحدة، حيث احتلت المرتبة 70 عالميا سنة 2016، ثم انتقلت إلى المرتبة 71 سنة 2017، ودخلت المنطقة العربية يوضح الجدول رقم (01) أن دول الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، والبحرين) احتلت المرتبة الأولى عربيا، والمرتبة 42 و 46 عالميا خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، تليها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) في المرتبة الثانية عربيا والمرتبة 71 و 70 عالميا خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، تليها دول المشرق العربي (مصر، لبنان، الأردن) في

المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية – دراسة تحليلية لسنتي
2017 - 2016

المرتبة الثالثة عربيا، والمرتبة 82 و 85 عالميا، وأخيرا احتلت الدول ذات الأداء المنخفض المرتبة الرابعة عربيا والمرتبة 102 و 101 عالميا خلال نفس سنتي الدراسة .

المحور الثاني: تحليل مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي .

الجدول رقم (02): موقع المنطقة العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنتي (2017/2016)

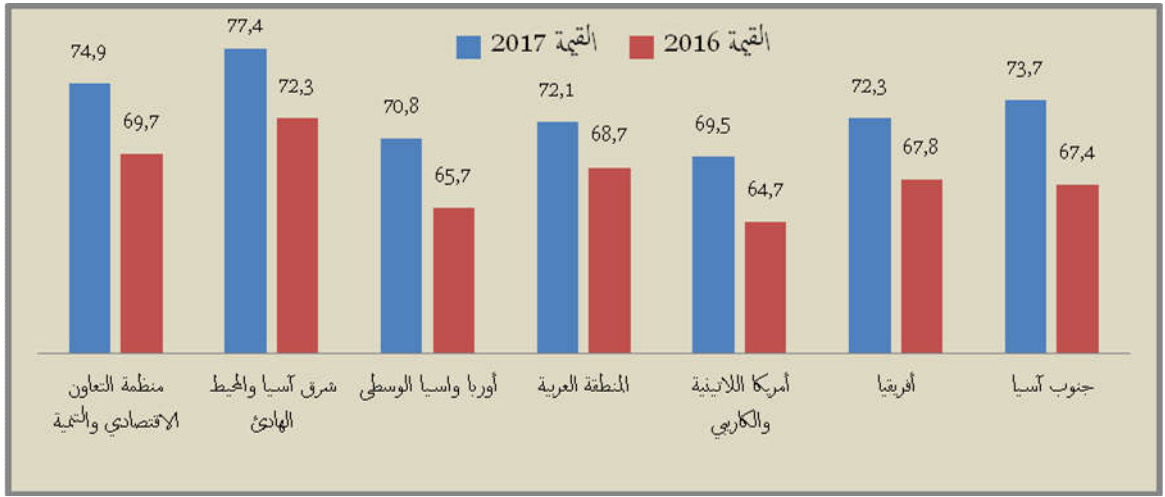
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
2016		2017		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
51	69.75	46	74.9	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
25	72.3	20	77.4	شرق آسيا والمحيط الهادئ
72	65.7	74	70.8	أوروبا واسيا الوسطى
52	68.7	65	72.1	المنطقة العربية
10	75.7	37	76.5	*دول الخليج العربي
38	71.3	49	74.9	*دول المغرب العربي
91	63.6	95	67.6	*دول المشرق العربي
98	60.1	96	66.8	*دول الأداء المنخفض
64	64.7	63	69.5	أمريكا اللاتينية والكاريبي
60	67.8	61	72.3	أفريقيا
64	67.4	60	73.7	جنوب آسيا
55	68.3	55	73.0	المتوسط العالمي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،ص134.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يمكن إعطاء الشكل التالي لتوضيح أكثر موقع المنطقة

العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي لسنتي (2017/2016).

الشكل رقم(04): موقع المنطقة العربية ضمن مؤشر الاستقرار الاقتصادي لسنتي (2017/2016).



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02).

يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي لكل دولة مؤشرا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها، ويمكن قياس درجة الاستقرار الاقتصادي وفق سبعة (07) مؤشرات جزئية، كما هي موضحة في الشكل رقم() من المحور الأول في هذه الدراسة، وتحليل مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لمجموعات العالم بين سنتي 2016 و 2017 يوضح أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحصلت على قيمة في هذا المؤشر ب 69.7 و 74.9 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، ثم تليها شرق آسيا والمحيط الهادي ب 72.3 و 77.4 نقطة على التوالي، ثم أوروبا واسيا الوسطى ب 65.7 و 70.8 نقطة على التوالي، تليها دول المنطقة العربية ب 68.7 و 72.1 نقطة على التوالي، وهنا نفصل أكثر حول المنطقة العربية باعتبارها موضوع دراستنا، إذ نلاحظ تحسن منطقة الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بين سنتي 2016 و 2017، ويقدر هذا التحسن ب 3.4 نقطة، هذا من جهة ومن جهة ثانية نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر للمنطقة العربية أعلى من المتوسط العالمي الذي بلغ سنة 2016 68.3 نقطة أي بفارق (+ 0.4)، ويقترّب من المتوسط العالمي لسنة 2017 بفارق (-0.9) نقطة .

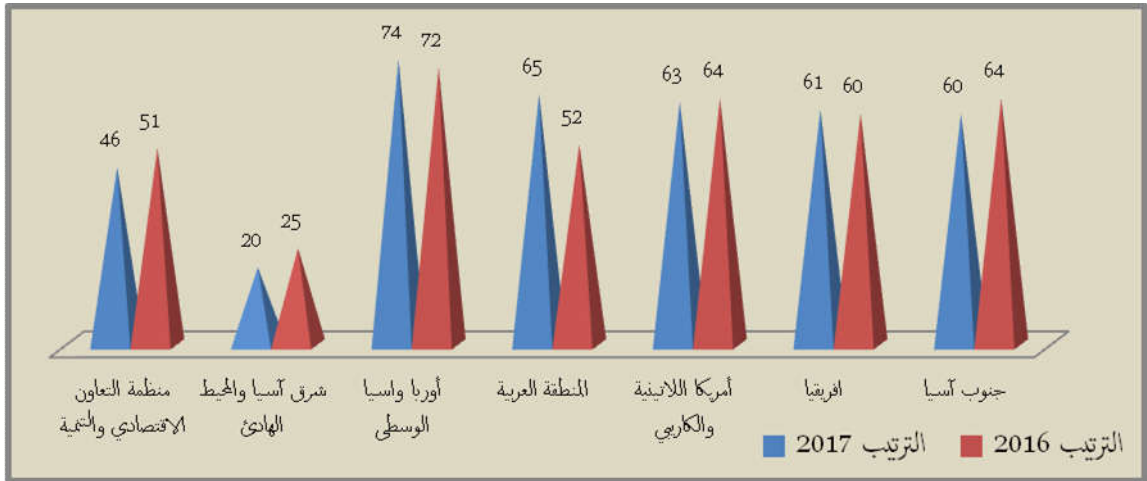
وإذا ركزنا أكثر حول هذا المؤشر في المنطقة العربية، يمكن القول أن دول الخليج العربي تحصلت على أعلى معدل ب 75.7 و 76.5 نقطة سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي، تليها دول المغرب العربي ب71.3 و 74.9 نقطة ، وهو أعلى كذلك من المتوسط العالمي، ثم تأتي دول المشرق العربي ب 63.6 و 67.6 نقطة على التوالي ، والمعدل هنا اقل من المتوسط

المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية – دراسة تحليلية لسنتي
2017 – 2016

العالمي، وأخيرا دول الأداء المنخفض بـ 60.1 و 66.8 نقطة على التوالي، وهو كذلك اقل من المتوسط العالمي .

بعد المنطقة العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تأتي أمريكا اللاتينية والكاربي بـ 64.7 و 69.5 نقطة، وهو كذلك اقل من المتوسط العالمي، تليها إفريقيا و جنوب آسيا بمعدلات اقل كذلك من المتوسط العالمي، ولكن عموما نلاحظ أن دول المناطق السبعة تحسنت أدائها في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بين سنتي 2016 و 2017، وهذا ما يبرزه الشكل رقم(05).

الشكل رقم(05):ترتيب المنطقة العربية ضمن مؤشر الاستقرار الاقتصادي لسنتي (2017/2016).



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02).

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه على صعيد المجموعات الجغرافية السبعة، جاءت شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الأولى عالميا، إذ احتلت المرتبة 25 و 20 خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، أي حسنت موقعها في مؤشر الاستقرار الاقتصادي، تليها في المرتبة الثانية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ثم المنطقة العربية في المرتبة الثالثة عالميا، حيث جاءت في المرتبة 52 و 65 خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، والملاحظ هنا تدرج المنطقة العربية في الترتيب بـ 13 درجة من 2016 إلى 2017، ثم تأتي إفريقيا في المرتبة الرابعة بـ 60 و 61 على الترتيب، تليها جنوب آسيا في المرتبة 64 و 60، بعد ذلك تأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة السادسة من حيث المناطق الجغرافية، وأخيرا

جاءت أوروبا واسيا الوسطى في المراتب الأخيرة، وهذا يدل على أن الاستقرار الاقتصادي في هذه المنطقة ضعيف، نظرا لما تعرفه من أزمات أثرت على استقرارها الاقتصادي.

المحور الثالث: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

الجدول رقم(03): موقع المنطقة العربية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

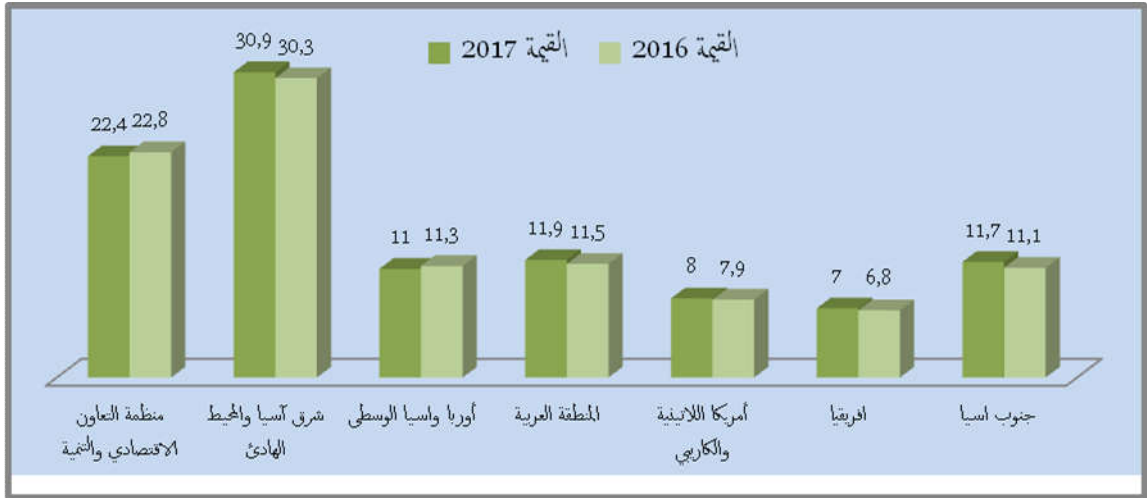
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
2016		2017		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
28	22.8	29	22.4	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
28	30.3	27	30.9	شرق آسيا والمحيط الهادئ
61	11.3	63	11.0	أوروبا واسيا الوسطى
60	11.5	59	11.9	المنطقة العربية
48	13.5	44	14.7	*دول الخليج العربي
52	13.0	52	12.9	*دول المغرب العربي
42	16.7	42	16.6	*دول المشرق العربي
100	3.4	99	3.4	*دول الأداء المنخفض
75	7.9	75	8.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
84	6.8	84	7.0	أفريقيا
59	11.1	57	11.7	جنوب آسيا
55	15.0	55	15.0	المتوسط العالمي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مرجع سبق ذكره، ص134.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يمكن إعطاء الشكل التالي لتوضيح أكثر ترتيب المجموعات الجغرافية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنتي (2017/2016).

الشكل رقم(05):ترتيب المجموعات الجغرافية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنتي (2017/2016)

المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية - دراسة تحليلية لسنتي
2017 - 2016

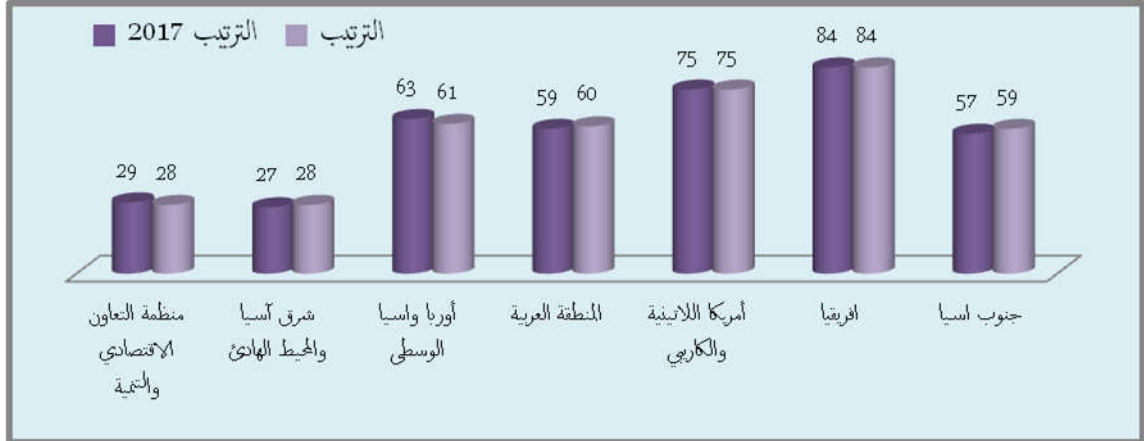


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

الشكل أعلاه يثبت أن الأداء العالمي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية كان متواضعا جدا، حيث جاء المتوسط العالمي خلال سنتي 2016 و 2017 بـ 15 نقطة، تصدرت شرق آسيا والمحيط الهادي المرتبة الأولى خلال سنتي الدراسة بمتوسط ترتيب 28 و 27 خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، يقابل هذه الرتبة معدل قدر بـ 30.3 و 30.9 نقطة على التوالي، تليها منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الثانية، وبمتوسط ترتيب قدر بـ 28 و 29 على التوالي، أما قيمة المؤشر لهذه المنطقة قدر بـ 22.8 و 22.4 نقطة، تأتي بعد ذلك المنطقة العربية في المرتبة الثالثة من حيث المناطق الجغرافية، و متوسط الترتيب قدر بـ 60 و 59 على الترتيب، بمعدل 11.5 و 11.9 نقطة على التوالي، والملاحظ أن هذا المعدل أقل من المتوسط العالمي المذكور أعلاه، وداخل المنطقة العربية جاءت دول المشرق العربي (مصر، لبنان، الأردن) في المرتبة الأولى بـ 16.6 نقطة، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي بـ 1.6 نقطة، تليها دول الخليج العربي بـ 14.7 نقطة، وهو معدل قريب من المتوسط العالمي، تأتي دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بمعدل 12.9 نقطة، وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة عربيا بمعدل 3.4 نقطة، وهو معدل بعيد جدا عم المتوسط العالمي، وبصفة عامة يمكن القول أن أداء المنطقة العربية مشتملة تحسن بين سنتي 2016 و 2017 بمعدل 0.4 نقطة، بعد المنطقة تأتي جنوب آسيا بمعدل 11.1 و 11.7 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، تليها أمريكا اللاتينية وأخيرا إفريقيا .

تكملة للشكل رقم(05) يوضح الشكل التالي ترتيب المنطقة العربي ضمن مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنتي (2017/2016).

الشكل رقم(06): ترتيب المنطقة العربية ضمن مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية لسنتي (2017/2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

المحور الرابع: مؤشر البيئة المؤسسية .

الجدول رقم(04): المجموعات الجغرافية ضمن مؤشر البيئة المؤسسية لسنتي (2017/2016).

مؤشر البيئة المؤسسية				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
2016		2017		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
21	78.6	21	78.3	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
54	51.0	54	51.7	شرق آسيا والمحيط الهادئ
57	49.2	56	50.0	أوروبا واسيا الوسطى
73	36.6	74	36.8	المنطقة العربية
48	52.8	49	52.8	*دول الخليج العربي
73	36.3	74	37.2	*دول المغرب العربي
79	34.0	80	34.1	*دول المشرق العربي
105	14.2	105	14.5	*دول الأداء المنخفض
69	39.0	68	39.8	أمريكا اللاتينية والكاريبي
76	35.3	76	36.0	أفريقيا
90	27.2	89	29.3	جنوب آسيا
55	51.4	55	51.7	المتوسط العالمي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مرجع سبق ذكره،ص134.

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه يمكن الاعتماد على الشكل التالي لتوضيح أكثر موقع المنطقة العربية في مؤشر البيئة المؤسسية لسنتي (2017/2016).

المطلوبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية – دراسة تحليلية لسنتي
2017 – 2016

الشكل رقم(06):موقع المنطقة العربية ضمن مؤشر البيئة المؤسسية لسنتي (2017/2016).



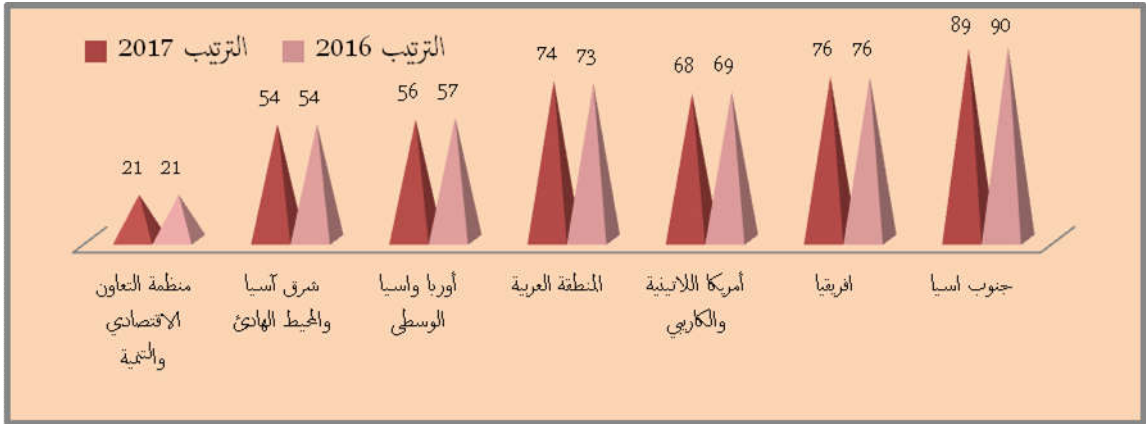
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04).

يعتبر مناخ الاستثمار شديد الحساسية بعدة عوامل منها (البيئة المؤسسية، التشريعات والقوانين، العوامل لاقتصادية والسياسية، العوامل الثقافية)، وبالتالي البيئة المؤسسية تعتبر إحدى أهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول المضيفة المستقبلية للاستثمارات الأجنبية، وفي هذا الإطار قدر المتوسط العالمي لمؤشر البيئة المؤسسية بـ 51.4 و 51.7 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، والظاهر أنه عرف تحسن بـ 0.3 نقطة، وبالتركيز على المجموعات الجغرافية السبعة، تصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الأولى بمعدل 78.6 و 78.3 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، تليها شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية بمعدل 51 و 51.7 نقطة على الترتيب خلال سنتي الدراسة، بعد ذلك تأتي أوروبا واسيا الوسطى في المرتبة الثالثة بمعدل 49.2 و 50 نقطة على الترتيب، أمريكا اللاتينية والكاريبي جاءت في المرتبة الرابعة بمعدل 39 و 39.8 نقطة على الترتيب، أما المنطقة العربية محل الدراسة فكانت في المرتبة الخامسة بمعدل 36.6 و 36.8 نقطة، وهو معدل أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ 51.7 نقطة، أي بفارق 14.8 و 14.9 نقطة على الترتيب خلال سنتي 2016 و 2017، وعلى العموم فأداء المنطقة العربية في مؤشر البيئة المؤسسية كان متواضعا جدا، أما داخل المنطقة العربية، فجاءت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى بمعدل 52.8 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بمعدل 36.3 و 37.2 نقطة على الترتيب، ثم تأتي دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بمعدل 34 و 34.1 نقطة على الترتيب، وأخيرا دول ذات الأداء المنخفض بمعدل 14.2 و 14.5 نقطة على التوالي، بعد المنطقة العربية تأتي إفريقيا في المرتبة السادسة

بمعدل 35.3 و 36 على الترتيب، وفي الأخير جنوب آسيا بمعدل 27.2 و 29.3 على الترتيب خلال سنتي 2016 و 2017.

تكملة للشكل رقم(06) يوضح الشكل التالي ترتيب المجموعات الجغرافية ضمن مؤشر البيئة المؤسسية لسنتي (2017/2016).

الشكل رقم(07):ترتيب المجموعات الجغرافية ضمن مؤشر البيئة المؤسسية لسنتي (2017/2016).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

المحور الخامس : مؤشر بيئة الأعمال.

الجدول رقم(05): موقع المجموعات الجغرافية ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي(2017/2016)

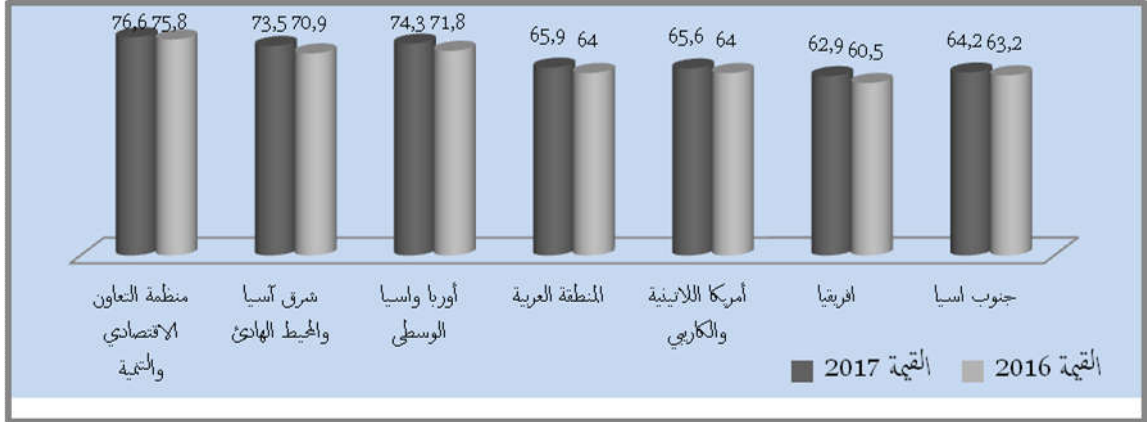
مؤشر بيئة الأعمال				المجموعة الجغرافية حسب الترتيب التنازلي لقيمة المؤشر
2016		2017		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
29	75.8	32	76.6	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
51	70.9	47	73.5	شرق آسيا والمحيط الهادئ
41	71.8	38	74.3	أوروبا واسيا الوسطى
69	64.0	69	65.9	المنطقة العربية
48	70.2	49	71.2	*دول الخليج العربي
70	62.2	67	65.7	*دول المغرب العربي
84	59.7	83	62.1	*دول المشرق العربي
87	59.4	87	61.0	*دول الأداء المنخفض
67	64.0	68	65.6	أمريكا اللاتينية والكاربي
80	60.5	78	62.9	أفريقيا
74	63.2	78	64.2	جنوب آسيا
55	68.1	55	69.8	المتوسط العالمي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص134.

المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية – دراسة تحليلية لسنتي
2017 – 2016

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه يمكن الاعتماد على الشكل التالي لتوضيح أكثر موقع المنطقة العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي (2017/2016).

الشكل رقم(07): موقع المنطقة العربية ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي (2017/2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05)

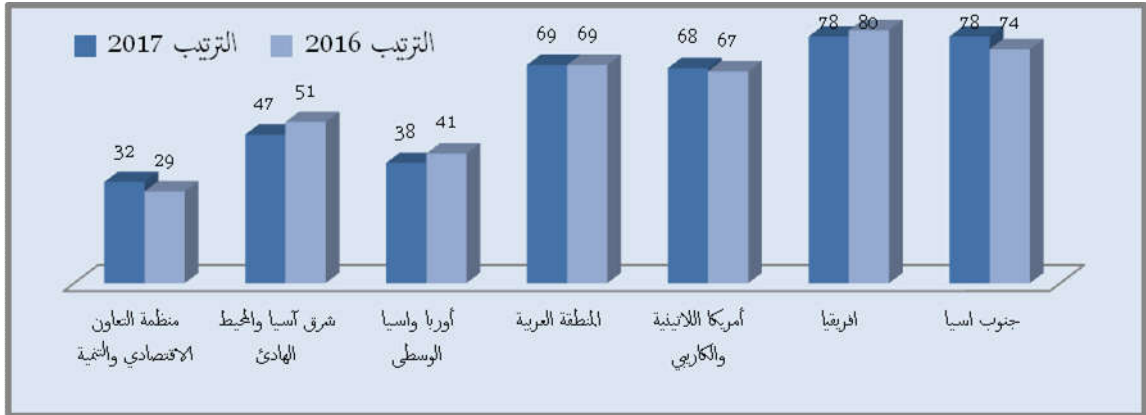
تعتبر بيئة أداء الأعمال من العوامل الهامة المحددة للاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، نظراً قد ينجم عنها من آثار ومخاطر تلحق بهذا النوع من الاستثمارات، فقد يكون الخطر سياسياً إذا كان ناتج عن تغيير في البيئة السياسية، وقد يكون خطراً اقتصادياً إذا كان ناتج التغيير ناتج عن العوامل التي تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين، وقد يكون الخطر ناتج عن البيئة القانونية والتشريعية وحتى الثقافية للبلد المضيف، ومن خلال القراءة التحليلية لنتائج مؤشر بيئة أداء الأعمال لسبعة مجموعات من الدول، يمكن استخلاص ما يلي :

المتوسط العالمي لبيئة أداء الأعمال بلغ خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب 68.1 و 69.8 نقطة، أي أنه تحسن ب 1.7 نقطة، أما فيما يخص مجموعات الدول، فجاءت كالعادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى لمجموعات الدول ب 75.8 و 76.6 نقطة خلال سنتي 2016 و 2017 على الترتيب، وهذا أعلى من المتوسط العالمي، تليها في المرتبة الثانية أوروبا واسيا الوسطى ب 71.8 و 74.3 نقطة على الترتيب، ثم تأتي شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة ب

70.9 و 73.5 نقطة، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الرابعة بـ 64 و 65.9 نقطة، وهو اقل من المتوسط العالمي بـ 4.1 نقطة و 3.9 نقطة، وحتى وإن كان مؤشر بيئة أداء الأعمال في المنطقة العربية عرف تحسن في الأداء بين سنتي 2016 و 2017 بمقدار 1.9 نقطة، تصدرت دول الخليج العربي في مؤشر بيئة أداء الأعمال المجموعات العربية المدرجة بـ 70.2 و 71.2 نقطة على الترتيب خلال سنتي 2016 و 2017 وهو أعلى من المتوسط العالمي، تليها دول المغرب العربي بـ 62.2 و 65.7 نقطة، وهو أداء اقل من المتوسط العالمي، ثم دول المشرق العربي بـ 59.7 و 62.1 نقطة، وأدائها كان اقل من المتوسط العالمي كذلك، وأخيرا دول الأداء المنخفض بـ 59.4 و 61 نقطة، وبعد المنطقة العربية تأتي أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ 64 و 64.4 نقطة، ثم جنوب آسيا بـ 63.2 و 64.2 نقطة، وأخيرا إفريقيا بـ 60.5 و 62.9 نقطة .

تكملة للشكل رقم(07) يوضح الشكل التالي ترتيب المنطقة العربي ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي (2017/2016).

الشكل رقم(08): ترتيب المنطقة العربي ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنتي (2017/2016).



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05).

خاتمة.

من خلال تطرقنا إلى هذه الدراسة والتي ركزنا فيها على أهم المتطلبات الأساسية الواجب توفرها من قبل الدول العربية، بغية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد تحليلنا لمجمل هذه المتطلبات لدى مجموعات المناطق الجغرافية السبعة السابقة الذكر في الدراسة، وبالأخص المنطقة العربية التي تم تقسيمها إلى أربعة مجموعات فرعية وهي دول الخليج العربي وتضم (الإمارات، السعودية، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر)، دول المشرق العربي وتضم (مص، لبنان، الأردن)، دول المغرب العربي وتضم (الجزائر، تونس والمغرب)، ثم الدول العربية ذات الأداء المنخفض بصفة عامة، ومن خلال دراستنا لكل هذا توصلنا إلى عدة نتائج يمكن إبرازها فيما يلي :

- تشكو معظم الدول العربية من عدة نقاط ضعف جعلتها تفقد جاذبيتها وتنافسيتها للاستثمارات الأجنبية .
- أداء الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي يعد أداء مقبولا مقارنة مع المؤشرات الأخرى، حيث اقترب أدائها في هذا المؤشر من المتوسط العالمي لسنة 2017 .
- أداء المنطقة العربية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية كان متواضعا جدا إذا لم نقل ضعيفا جدا، ويتعد عن المتوسط العالمي بحوالي 12 نقطة .
- أداء المنطقة العربية في مؤشر البيئة المؤسسية كان كذلك متواضعا جدا، ويتعد كذلك عن المتوسط العالمي بحوالي 15 نقطة .
- أداء المنطقة العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال كان قريبا من المتوسط العالمي بحوالي 04 نقاط.
- وجود تباينات كبيرة بين مختلف دول المنطقة العربية، فيما يخص المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث نجدها تتركز في دول دون غيرها من الدول العربية .
- على مستوى المجموعات العربية جاءت دول الخليج العربي بأفضل أداء عربي خلال سنة 2017، وذلك باحتلالها المرتبة الأولى، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وأخيرا الدول ذات الأداء المنخفض .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، وإبرازنا إلى أهم نقاط الضعف لدى الدول العربية في مختلف المؤشرات المدروسة، ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات وهي كما يلي :

- ضرورة تخطي منطقة الدول العربية لمحمل نقاط الضعف التي تعرقل جاذبيتها وتنافسيتها للاستثمارات الأجنبية خاصة فيما يتعلق (تقلبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، التحكم في معدلات التضخم، تقليص حجم العجز في ميزانية العمومية، تحسين نوعية التعليم بمختلف أطواره، رفع الإنفاق على مستوى التقدم التكنولوجي).

- العمل على الاستفادة من نقاط القوى لكل مجموعة جزئية من المجموعات العربية، مع ضرورة تحديد نقاط الضعف بدقة والعمل على تداركها وتجنبها.

- من الضروري على الدول العربية ذات الأداء المنخفض على إعادة النظر في كافة المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال وضع خطط واستراتيجيات واضحة المعامل بغية تحسين أدائها في مختلف مؤشرات الجاذبية .

- ضروري عمل دول المنطقة العربية مشتملة على تحسين مناخها الاستثماري، من خلال العمل العربي المشترك .

الاحالات والمراجع:

- ¹ على عبد الوهاب إبراهيم نجا، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 16.
- ² بلال لوعيل، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البنينة، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-80، 2015، ص 126
- ³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت، ص 2
- ⁴ بلال لوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 127
- ⁵ مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، 24-28 يناير 2004، ص ص 2-3.
- ⁶ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 366
- ⁷ جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ن جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2014/2015، ص 13
- ⁸ بلال لوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 127
- ⁹ بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البنينة ومساهماتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، تخصص : نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص ص (24/23)
- ¹⁰ جمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص 12
- ¹¹ بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص ص (29/28)
- ¹² ظاهر القشي وهيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.